أثر الحماية الفعالة للاقتصاد الوطني على إستراتيجية الشراكة وجذب موارد استثمارية (دراسة تطبيقية على قطاع الأدوية في الجزائر)

أ. بن عبد العزيز سمير
(طالب سنة رابعة دكتوراه)
جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف –الجزائر
samirbenabdelaziz@yahoo.fr

د. مزريق عاشور
جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف – الجزائر
Mezrig_achour@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على كيفية تأثير الحماية الفعالة على الاقتصاد الوطني بشكل عام والمنتوج الوطني على وجه الخصوص خاصة ما تعلق منها بصناعة الأدوية، على إستراتيجية الشراكة ودور ذلك في جذب الموارد الاستثمارية في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على المنظومة الاقتصادية العالمية. وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام جملة من الإحصائيات والجداول البيانية على نتيجة مفادها أن هناك أثر مباشر لهذه الاستراتيجية على المدى الطويل واختتمت بنتائج وتوصيات مهمة.

كلمات مفتاحية: حماية فعالة، شراكة، تجارة دولية، اقتصاد جزائري، صيدلة.

Abstract

This study aims to shed light on how the effective protection of the national economy in general and the national product, in particular, especially those relating to the pharmaceutical industry, the partnership strategy and its role in attracting investment resources in light of the opening of the Algerian economy to the global economic system. The study found through the use of a set of tables, graphs and statistics to the conclusion that there is a direct impact of this strategy over the long term and concluded the results and recommendations of the task.

Key words: effective protection, partnership, International trade, Algerian economy, pharmacy.

مقدمة:

سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، أصبح من أهم اهتمامات الدول التي اتبعت الاقتصاد الاشتراكي خاصة الدول النامية، التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الذي يعمل بآليات السوق الحرة، ففتحت أبوابها على العالم الخارجي ورفعت القيود التعريفية وغير التعريفية على تجارتها الخارجية، كما سعت نفس الدول في نفس الوقت، إلى تنسيق سياستها التجارية والاقتصادية بإقامة تكتلات اقتصادية جهوية لترفع مستوى رفاهيتها. إن هذه التغيرات التي صاحبت العلاقات الاقتصادية الدولية لم ينبثق عنها التكتلات التجارية كسياسية حمائية تجارية فحسب، بل أفرزت نوعا جديدا من الحماية يطلق عليه مصطلح "الحماية الفعالة"،كونها تساهم في تعزيز استراتيجية الشراكة وإعادة توجيه بعض الاستثمارات الى قطاعات معينة وهو ما أوجب على الجزائر كدولة نامية أن تستفيد منه. وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" ما أثر الحماية الفعالة للاقتصاد الوطني على استراتيجية الشراكة وجذب موارد استثمارية في بعض القطاعات الوطنية الاستثمارية في الجزائر وبالخصوص في القطاع الصيدلاني ؟"

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة فك الإشكال عن موضوع البحث، والمتمثل في أثر الحماية الفعالة على الاقتصاد الوطني بشكل عام والمنتوج الوطني على وجه الخصوص خاصة ما تعلق بصناعة الأدوية، ودور ذلك في توطيد الشراكة وجذب الموارد الاستثمارية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات ومنحنيات ورسومات بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الحماية الفعالة في التجارة الدولية، ومفهوم الشراكة الأورو- متوسطية.

المحور الثاني: أثر هيكل الحماية التجارية الفعالة على التجارة الخارجية في الجزائر.

المحور الثالث: الحماية الفعالة للقطاع الصيدلاني ودورها في تعزيز الشراكة وجذب واستقطاب الموارد الاستثمارية (دراسة حالة مجمع صيدال).

1. المحور الأول: الحماية الفعالة في التجارة الدولية، ومفهوم الشراكة الأورو– متوسطية

تعتبر التعريفة الجمركية على الواردات أكثر الأدوات المستخدمة شيوعا للحماية، إنها أمر سياسي بصفة أساسية، حيث نجد أن الصناعات المنافسة للواردات تتكالب على الحماية، في حين تفضل الصناعات التصديرية حرية التجارة.

أ– الحماية الفعالة في التجارة الدولية، المفهوم، الخصائص والأهداف:

أ–1ماهيــة الحماية الفعالة:

لقد ربطت نظريات التجارة الدولية، الحماية من خلال عرض الرسوم الجمركية على السلع النهائية فقط، إلا أن المفهوم التقليدي للحماية الفعلية، كان يقصد به : "**ضرورة التمييز بين طبيعة المنتجات، أين يتم التمييز بين الاستهلاكات الوسيطة والاستهلاكات النهائية**".وبناءا على ذلك أصبحت الضرائب الجمركية تلعب دورا هاما في توجيه هاذين النوعين من المنتجات، وهذا من خلال مراجعة المفهوم التقليدي للحماية والتركيز على فرض ضرائب على الواردات[1]. أما الآن، أصبحت الحماية الفعلية تعرف بأنها "**تلك الحماية التي تقيس درجة استفادة القيمة المضافة لمنتجات الصناعات المحلية، بالنسبة لمنتجات الصناعات الأجنبية في الأسواق العالمية، و هذا بفضل التعريفات الاسمية على المنتجات النهائية والاستهلاكات الوسيطة**"[2]. فضلا عن ذلك، يعد مفهوم الحماية الفعلية مفهوما هاما في دائرة الإنتاج، لذا نجد عدة مساهمات في هذا الإطار أهمها: مساهمة **جوردان**« **Gorden** » ومساهمة **بالاسا** « **B.Blassa** » اللذان قيما نتائج حساب معدلات الحماية الفعلية وأثارها على التجارة الدولية والتي يمكن ربطها بتحليل التوازن الجزئي للدولة[3].

ويمكن تعريف معدل الحماية الفعالة **Effective Protective** على أنه "**نسبة الزيادة في القيمة المضافة المحلية لكل وحدة من الناتج الناجم عن الرسوم الجمركية، مقارنا بالوضع في ظل حرية التجارة**"[4]. وكذلك معدل الحماية الفعال "**يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات**"[5].كما يستند معدل الحماية الفعال أن ما يهم المنشأة الاقتصادية في إنتاجها **هو مقدار الفرق بين سعر البيع، وبين تكلفة الإنتاج وهذا الفرق أو ما يسمى بالقيمة المضافة للمنشأة هو الذي يمكن استخدامه لدفع تكاليف خدمات عوامل الإنتاج والربح الصافي للمنشآت**[6].

أ–2خصائص الحماية الفعالة:

1–إن معدل الرسوم الجمركية الفعال هو الذي يوضح إلى أي مدى يكون هناك سوء توزيع في الموارد، ناجم عن هيكل التعريفة الجمركية. وتزداد الآثار المزعزعة للحماية، كلما ازدادت درجة الاختلاف في مستويات الرسوم الجمركية الفعالة، لان ذلك يزعزع ترتيب الصناعات طبقا للميزة النسبية[7].

2–إن الحماية الفعالة على السلع المصنعة نهائيا، يكون أعلى بكثير مما تشير إليه الرسوم الجمركية الاسمية. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن المعدلات الفعلية على العديد من المنتجات المصنعة بصورة نهائية، تكون **ضعف** المعدلات الاسمية. وهذا موضح في المثال التالي، الذي يتناول هيكل التعريفة الجمركية، وكيف يرتبط بدرجة التصنيع في صناعة النسيج.

الجدول رقم (1): هيكل التعريفة الجمركية وارتباطه بدرجة التصنيع في صناعة النسيج

	الولايات المتحدة		أوروبا	
	الرسوم الجمركية الاسمية	فعالة	اسمية	فعالة
القطن الخام	**% 6**	**% 6**	**صفر %**	**صفر %**
خيوط القطن	**% 8**	**% 12**	**% 7**	**% 23**
منسوجات القطن	**% 16**	**% 31**	**% 14**	**% 29**

المصدر:مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة :محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2007، ص109.

3– إن التغيرات في الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة، لها **تأثير عكسي** على مستوى الحماية للمنتجات النهائية الصنع. فعلى سبيل المثال، إن حماية الولايات المتحدة للصلب ترفع من سعره، مما يرفع من تكاليف الإنتاج للصناعات التي تستخدم الصلب كمدخل في عملياتها الإنتاجية. إن الذي لا تدركه الحكومات عادة هو أن فرض رسوم جمركية على المدخلات المستوردة يترتب عليه انخفاض مستوى الحماية على المنتجات النهائية.

4–يمكن أن تستخدم معدلات الحماية الفعالة بطريق غير مباشر، كمرشد لتحليل المزايا النسبية، حيث أن الكفاءة الاقتصادية تتطلب ترتيب الصناعات وفقا لمزاياها النسبية. فالدولة تصدر تلك المنتجات التي تحتل صناعتها ترتيبا منخفضا على جدول ترتيب الصناعات.

أ–3أهداف الحماية الفعالة:

إن التعديلات التي سعت إلى إدخالها إدارة الجمارك داخل تعريفاتها الجمركية، ترمي إلى بعث سياسة جديدة تتركز أساسا على **إنعاش الاقتصاد** عن طريق الحث على الاستثمار والحد من استيراد المنتجات الكمالية وتطوير التصدير وتشجيعه بكافة التسهيلات الممكنة. ومن بين أهداف الحماية الفعالة نذكر ما يلي:

1– هدف المردودية الجبائية:

لا يمكنلأحد أن ينكر مدى أهمية الحماية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التخفيض في الواردات وتشجيع الصادرات. إضافة إلى دورها الاقتصادي في حماية الصناعة الوطنية الناشئة، ودورها

المالي في تأمين الموارد المالية للخزينة العمومية، ويمكن تبيان ذلك في الجدول الموالي:

الجدول الرقم (2):تطـور الإيرادات الجمركية من سنة 1992 إلى سنة 2004

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
1992	59	311.9	%19
1993	54	313.9	%17.2
1994	84.6	477.2	%18
1995	132.6	611.7	%21.7
1996	135.7	810.1	%16.7
1997	132	933	%14
1998	140	785	%18
2001	183	1285	%14.24
2002	230	1409	%16.32
2003	261	1468	%17.78
2004	281	1528	%18

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات المديرة العامة للجمارك، 2004.

ما يمكن تسجيله من خلال الجدول أعلاه، أن التحصيلات الجمركية تحتل مكانة هامة في العائدات الجبائية للدولة، بحيث عرفت ارتفاعا محسوسا ومستمرا بالرغم من التعديلات المتتالية التي عرفتها التعريفة الجمركية, يرجع ذلك إلى أن واردات الجزائر لم تتوقف من الارتفاع خلال الفترة الممتدة من السنة **1992** إلى غاية سنة **2004**.

هذا النمو الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية، يفسر **بالانفتاح الكبيـر** الذي عرفته السوق الوطنية أمام الأسواق العالمية, كما انخفضت قيمة الواردات بنسبة **4.52%** سنة **1997**[8]، هذا الانخفاض يستطيع أن يفسر بضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك الجزائري.

2- هدف تشجيع الاستثمار

عمدت السياسة التعريفية إلى تشجيع الاستثمـار عن طريق منح امتيـازات، تتمثل في الإعفاء الكلي أو الجزئي، المحدود أو غير المحدود لبعض المنتجات والقطاعات، إلى جانب استعمال بعض التقنيات المحفزة إلى عمليات الاستثمار خصوصا في مجالات التركيب الصناعي، وتوسيع المشاريع الاستثمارية بالقدر الممكن عبر كامل القطر الوطني ونحو النشاطات المراد ترقيتها.

3- هدف حماية المنتوج الوطني:

أدى تحرير التجارة الخارجية، إلى تدفق المنتجات الأجنبية على الاقتصاد، فأصبح على عاتق إدارة الجمارك حماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية، وذلك بإخضاع البضائع المستوردة إلى ضرائب مرتفعة بهدف تشجيع الإنتاج الوطني والحد من استيرادها وحماية السوق الداخلية.

ب- مفهوم الشراكة الأورو- متوسطية:

لقد تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية (**C.E.E**) سنة **1957** مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات بينها مجتمعة وبين دول أخرى غير أعضاء، فخلال صياغة المعاهدة أصرت فرنسا على إشراك الأراضي التابعة لها (**مستعمراتها**) ومنحها بعض المزايا التفضيلية، كالمزايا التعريفية التي التزمت بها الجماعة. بالإضافة إلى ذلك توصلت المجموعة الأوربية خلال فترة الستينات للتوقيع على عدد من الاتفاقيات مع الدول المتوسطية، مثل اتفاقيات انتساب مع تركيا عام **1963**، واتفاقية معاملة تفضيلية مع لبنان عام **1965**، ثم معاهدة مع دول المغرب العربي عام **1969**[9].

ويعتبر مؤتمر برشلونة من **25- 27 نوفمبر 1995** وما صدر عنه أي "**إعلان برشلونة**" والذي شاركت فيه **12 دولة** تقع في جنوب المتوسط هي (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية، تركيا، مالطة، قبرص، وإسرائيل) إلى جانب بلدان الاتحاد الأوربي، حيث ركز الإعلان على النقاط التالية[10]:

- التشديد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا يرتكز على تعاون شامل.
- التأكيد على إدراك تلك الأطراف بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل تحديات مشتركة للطرفين.
- الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودعم روح المشاركة.
- التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصياتها.
- التشديد على أن المشروع الأوربي المتوسطي لا يهدف إلى أن يحل محل المبادلات والمشروعات الأخرى المطروحة في المنظمة.

2- المحور الثاني: أثر هيكل الحماية التجارية الفعالة على التجارة الخارجية في الجزائر.

لمعرفة أثر هذا الهيكل على التجارة الخارجية الجزائرية سنتطرق في هذا المحور إلى ذلك من خلال الإشارة إلى تأثيره على كل من الواردات والصادرات الجزائرية و إلى الميزان التجاري، وذلك في الفترة الممتدة من سنة **1990** إلى **2014** والجدول الموالي يوضح ذلك[11]:

الجدول رقم (03): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: مليون دولار

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الواردات CFF	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098	8687
الصادرات FOB	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889
الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	1025-	521-	4277	5202
نسبة التغطية%	116.73	157.4	128.9	114.82	89.05	95.16	147.01	159.9
البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات CFF	9403	9164	9173	9940	12009	13534	18308	20044
الصادرات FOB	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32082	34395
الميزان التجاري	810	3358	12858	9192	8616	11078	13775	14351
نسبة التغطية%	108.61	136.64	240	192	157	182	175	221
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات CFF	21460	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	33058
الصادرات FOB	54610	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	95662
الميزان التجاري	33150	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264
نسبة التغطية%	255	217	200	115	144	155	151	120	289

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

شكل رقـم (01): منحنى تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)

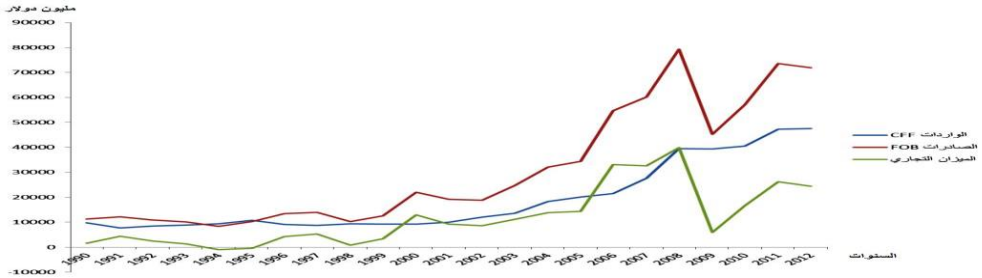

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

نلاحظ من الجدول رقم (**03**) أن الميـزان التجـاري الجزائري قد سجل فائضـا طيلة السنـوات الأربع الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة الى أخرى، حيث وبعد أن سجل فائضا بقيمة 1620 مليون دولار سنة 1990، انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 الى 1303 مليون دولار سنة 1993. ليسجل معدل التغطية انخفاضا بنسبة 114.83 % بعدما كان أكبر من 157 % عام 1991، ويعزو هذا الانخفاض الى تراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات. فتبين الإحصائيات بأن المعاملة التجارية الجزائرية خلال سنة **2001** قد انخفضت عن سنة **2000**، وذلك بنسبة ***4.5%*** حيث بلغت في سنة **2001** مقدار **29.800 مليار دولار أمريكي**، بينما كانت في سنة **2000** تقدر بـ **31.204 مليار دولار، %**. وفي سنة **2002**، ارتفع حجم المبادلات حيث بلغت **30.834 مليار دولار** أي بنسبة ***3.6%***، ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة في الواردات خلال سنة**2002**[12]، ورغم انخفاض الصادرات في هذه السنة فإن الميزان التجاري قد حقق فائض بمقدار **6.814 مليار دولار**.

أما في سنة **2003** فقد حقق الميزان التجاري فائض يقدر ب **10.828مليار دولار أمريكي**، أي بزيادة قدرها **56%** مقارنة بسنة **2002**، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الصادرات التي انتقلت من **18.825**مليار **دولار أمريكي** إلى **23.836 مليار دولار** أي بنسبة **27%** وذلك نتيجة ارتفاع سعر المحروقات في الأسواق العالمية. وفي سنة **2004**فقد ارتفع حجم المبادلات إلى **49.913 مليار دولار** ، يعود ارتفاع حجم المبادلات إلى زيادة الصادرات والواردات معا، بالنسبة لصادرات هذه السنة فلقد بلغت قيمتها **31.71 مليار دولار** و قدر إجمالي صادرات المحروقات لوحدها في نفس السنة بقيمة **31.5 مليار دولار**، بينما كانت تبلغ **23.93 مليار دولار** في سنة **2003**.

أما فيما يتعلق بجانب الواردات، فقد ارتفعت في سنة **2001** بزيادة طبيعية عن سنة **2000** ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع القيمة المطلقة للمواد الموجهة لتسير جهاز الإنتاج و بالتالي احتلت في نفس السنة المركز الثاني من حيث

الواردات. وفي سنة **2002** ارتفعت الواردات إلى **12.009 مليار دولار**. وفيما يخص سنتي**2003**و**2004** فقد بلغت الواردات **18.199 مليار دولار**، أي بزيادة تقدر بنسبة **34.47%**عن سنة **2003**، في الحقيقة فإن سبب هذه الزيادة تعود إلى الانخفاض الشديد في قيمة الدولار مقارنة بالأورو، حيث أن ما يقارب نصف الواردات الجزائرية صادرة من منطقة الأورو وفرنسا وحدها تستحوذ على **41%** من اجمالي الواردات. أما بالنسبة لسنة **2005** فقد لوحظ ارتفاع فائض الميزان التجاري إلى **22.6 مليار دولار**.

إن النتيجة التي حققتها التجارة الخارجية للجزائر لسنة **2006**، سجلت زيادة في الميزان التجاري بالقيمة **33.16 مليار دولار**، أي زيادة بـ**29%**بالنسبة لسنة **2005**، مما يفسر أساسا ارتفاع الصادرات بنسبة (**18.72%**). أما سنة **2007** كان حجم الواردات **27.44 مليار دولار**، أي زيادة تقدر ب **27.88%**بالنسبة لسنة **2006**، و كان حجم الصادرات **59.52 مليار دولار**، أي بزيادة تقدر بـ **8.98%** بالنسبة لسنة **2006**. وفيما يخص سنة **2008**، فقد بلغ حجم الواردات **39479 مليون دولار** بينما بلغ حجم الصادرات **79298 مليون دولار** أي بنسبة تغطية قاربت **200 %**، لكن بالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تعود إلى صادرات المحروقات. أما في سنة **2009** فنسجل انخفاضا في نسبة التغطية حيث بلغت 115**% مقارنة ب 2008 وهذا يفسر بنقص قيمة الصادرات مقارنة بالواردات**.

وبالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع "**الأسرع**" بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات والتي انتقلت من **115بالمائة** سنة **2009** إلى **141 بالمائة** سنة **2010** [13] ، ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها **97,14 بالمائة** من الحجم الإجمالي للصادرات أي **55,04 مليار دولار** سنة **2010** مقابل **44,12مليار دولار** سنة **2009** مسجلة ارتفاعا قدره **24,74 بالمائة**. لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبياً إلى خلال سنتي **2013** و**2014**.

المحور الثالث: الحماية الفعالة للقطاع الصيدلاني ودورها في تعزيز الشراكة وجذب واستقطاب الموارد الاستثمارية (دراسة حالة مجمع صيدال).

بعد تطرقنا فيما سبق إلى خصائص الحماية الفعالة وهيكلها في الاقتصاد الجزائري. سنقوم في هذه الجزئية بإسقاط ما جاء في الجانب النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تنتمي إلى قطاع الصناعة الصيدلانية، والمتمثلة **في المجمع الصيدلاني صيدال**. حيث يعتبر قطاعا جذابا وذو مردودية،**مما** يستوجب تطبيق **سياسة حمائية فعالة** لهذا القطاع.

1- تشخيص حالة سوق الدواء في الجزائر

تعتبر السوق الجزائرية **ثالث** أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من إفريقيا الجنوبية ومصر، وهي تمثل حوالي **35 مليون مستهلك**، ويقدر الخبراء حجمه بـ **700مليون دولار سنويا**، نتيجة لنمو حجم السوق الصيدلانية الجزائرية إلى **2.35 مليار دولار** سجلت سنة **2008**،وإلى **3.15 مليار دولار** في **2013**[14].

1-1- الواردات من الأدوية:

تمثل فاتورة الواردات من الدواء تكلفة باهضة على الاقتصاد الوطني، وهذا ما يضع البلاد ضمن منحنى خطير وتصاعدي كمستورد للمنتوجات الصيدلانية .

الجدول رقم(04):تطور الاستيراد الصيدلاني الجزائري خلال الفترة 2001- 2013.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
واردات المواد الصيدلانية	492.1	620.3	746	978	1065.6	1189.9	1448.8	1852.7	1745.1	1677.2
نسبة التطور	-	26.01	20.32	31.09	8.89	11.64	21.78	27.9	5.7-	3.89-

السنوات	2011	2012	2013
واردات المواد الصيدلانية	1967.7	1829.8	1927.5
نسبة التطور	17.29	7 -	5.35

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن موقع www.andi.dz/index.php/or/secteur-de-sante

تاريخ الدخول للموقع سبتمبر 2015.

من خلال الإحصائيات، يتضح أن الاستيراد الصيدلاني في الجزائر في ارتفاع مستمر سنوات التسعينات، أين اتسمت ببروز مستوردين خواص، ليصل الى ذروته سنة **1995** وينخفض بعده، محافظا بذلك على وتيرة لمدة (**5**) سنوات ليتضاعف حجم الاستيراد سنة **2004**، ثم ليرتفع الاستيراد بدءا من سنة **2005** لتفوق قيمة الواردات **المليار دولار**، وهذا لدخول **اتفاق الشراكة الأوروبية مع الجزائر** حيز التنفيذ في **سبتمبر2005**، وبالتالي انفتاح السوق الصيدلاني الجزائري وزيادة عدد الشركات العملاقة في السوق الجزائري. ليصل حجم الاستيراد الصيدلاني إلى **1927,5** مليار دولار سنة **2013**.

1-2- الإنتاج الوطني من الأدوية:

يغطي الإنتاج الوطني من الأدوية نسبة **34.54%** من الاحتياجات الوطنية سنة **2006**، بعدما كانت **24.72%** سنة **2004**. ويتضح من خلال الأدوية المسجلة في المدونة الوطنية للدواء[15]، والمقدرة بـ **3705 دواء**

سنة **2006** بأن **867 دواء** فقط يعتبر إنتاجا وطنيا، أي ما نسبته **23.40%** فقط، والباقي عبارة عن أدوية مستوردة. فيمكن تحديد وضع الإنتاج الوطني في سوق الأدوية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(05): الإنتاج الوطني من المواد الصيدلانية من سنة 2000 الى سنة 2012

مليون وحدة إنتاج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج المحلي	111.4	93.04	106.5	100.8	225	232.4	455	586.5	533.9	771.3	800	1050	1150
معدل التطور	–	16.5–	13.9	5.3–	124.2	3.2	95.7	28.9	8.9–	44.4	3.7	31.25	9.5
عدد الوحدات المنتجة	97.28	112.5	121.1	124.3	126.5	130	186	–	–	–	–	–	–

Source: Mohamed wadie zerhouni. Asma el Alami. Ver un marché Maghreb dumédicament. IPEMED. Septembre 2013. P20.

من خلال الجدول (**05**) نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لحجم منتجات مجمع صيدال، وبالخصوص الفترة الممتدة ما بين سنتي **2000** و **2004**، ليشهد هذا الارتفاع انخفاض نسبي في سنة **2005**، حيث انخفضت الكمية المباعة بحوالي **11000**(**لكل 1000 وحدة مباعة**)، ثم عاودت هذه الكمية الارتفاع انطلاقا من سنة **2006** الى سنة **2012**[16]،لتصل كمية الإنتاج المحلي إلى **1050** مليون وحدة إنتاج سنة **2011** و إلى **1150** مليون وحدة إنتاج سنة **2012** بمعدل **% 9,5** .

2– دور مجمع صيدال في تعزيز الشراكة وجذب و استقطاب الموارد الاستثمارية:

يلعب مجمع صيدال دورا هاما في عملية جذب واستقطاب موارد استثمارية، بخصوص الصناعة الدوائية في الجزائر، ولقد ازداد هذا الدور أهمية بسبب ما يوقعه هذا المجمع من اتفاقيات شراكة متنوعة مع مؤسسات أجنبية ومحلية مختصة في القطاع الصيدلاني. وبغرض مسايرة السوق العالمية، فقد ركز المجمع على إنشاء وإقامة عقود واتفاقيات تعاون تراوحت ما بين عقود **اتفاقيات التكييف**، أو عقود على شكل **مشاريع مشتركة**.

ويهدف المجمع من وراء هذه الاتفاقيات الى جملة أهداف على غرار جذب موارد استثمارية في مجال الصناعة الدوائية والمساهمة الفعالة في رفع إمكانيات الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار بالشراكة، بالإضافة إلى الحصول على تكنولوجيا الصناعة الدوائية وتكييف خطوط الإنتاج، فضلاً عن تغطية احتياجات المواطنين من المنتجات الصيدلانية

الأساسية. كما حقق مجمع صيدال في سنة **2009** نسبة استثمارات بلغت **1305 مليون دج**، وذلك على مستوى جميع الوحدات الإنتاجية للمجمع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (06): نسبة الاستثمارات لمجمع صيدال لسنة 2009

الوحدة: مليون دج

الوحدات الإنتاجية	أنتيبيوتيكال	بيوتيك	فارمال	الشركة الأم	المجموع
مبلغ الاستثمار	263	532	345	165	1305
النسبة	20%	41%	26%	13%	100%

المصدر: التقرير السنوي لمجمع صيدال، 2009، ص 25

ومن أبرز اتفاقيات الشراكة التي عقدها مجمع صيدال نذكر:

2-1- إمضاء عقود مع الشريك Biotechnica التونسي: وهذا بإمضاء عقد بتاريخ **22 سبتمبر2004**، بغرض الحصول على ملفات ومعلومات تقنية تخص منتجات لتوسيع تشكيلة صيدال، وتمس الأمراض المتواجدة في الجزائر وخاصة أمراض القلب والشرايين، أمراض السكري...الخ، إضافة إلى تسويق منتجات صيدال في تونس بعد تسجيلها.

2-2- اتفاق صيدال مع Mepha السويسري: حيث تم إمضاء العقد في **فيفري2004**لغرض إنتاج تحت ترخيص **Mepha** منتجين من صنف مضادات الالتهاب، وهما المنتج (**Diclophenac (Olpen** بمعيار **25 مغ** وآخر بمعيار **50 مغ**.

ويمكن تلخيص أهم عقــود المشاريع المشتركة التي وقعت بالمجمع في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): أهم عقـود المشـاريع المشتركة التي قـام بها مجمع صيدال

المشروع المشترك	التسمية	الدول المشاركة	تكلفة استثمار (10000دج)	الطاقة الإنتاجية (10000و.ب)	مكان المصنع	انطلاق الإنتاج
Pfizer–SAIDAL–Manufacturing	P.S.M	الو م أ	912	30	الدار البيضاء	2002/06/23
SAIDAL– Aventis France	RPS	فرنسا	400	20	واد السمار	2002/06/23
SAIDAL– GPE Europe	SOMEDIAL	المجموعةالأوربية	980	27	واد السمار	2001
SAIDAL–NOVONORDISK Pierre Fabre	ALDAPH	الدانمارك فرنسا	2670	37	واد عيسى (تيزي وزو)	2004
Dar EL DAWA–SAIDAL	JORAS	الأردن	120	6	جسر قسنطينة	2002
JPM–ACDIMA–SAIDAL	TAPHCO	الأردن السعودية	1100	17	رويبة	2004
SAIDAL–SOLUPHARM	SOLUPHARM	الجزائر	500	10	واد قاسي	2004
SAIDAL–MEDACTA	SAMED	سويسرا	192	03	شرشال	

Source : – Rapport de Gestion 2000, 2002; P18.

3–تقييم السياسة الجزائرية في تشجيع الاستثمار في القطاع الصيدلاني:

لقد سعت الدولة الجزائرية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصيدلاني عن طريق القيام والحث على اتفاقيات شراكة صناعية والتي تهدف من خلالها إلى[17]:

- تقليص فاتورة الاستيراد وتشجيع الفرص المتاحة لانفتاح السوق الصيدلانية الوطنية على اقتصاد السوق.
- زيادة الاستثمار الأجنبي بتشجيع المؤسسات الصيدلانية الدولية للاستثمار محليا في أجهزة الإنتاج الصيدلاني.
- المساهمة في تقليص البطالة وذلك بإنشاء نشاطات إنتاجية على التراب الوطني.
- تحسين القدرات والمهارات عن طريق نقل التكنولوجيا ودمجها في الصناعة الصيدلانية الجزائرية نتيجة لالتقاء المستثمرين المحليين وشراكتهم بالمستثمرين الأجانب.

إن هذه الاستراتيجية العامة للدولة الجزائرية في مجال الصناعة الدوائية لدليل على نجاح تطبيق الدولة **لسياسة**

الحماية الفعالة، كوسيلة **تطوير المنتوج المحلي** من جهة، وتعزيز الشراكة بين الدول وكذا **تشجيع المستثمر المحلي والأجنبي لصناعة الدواء داخل الوطن** من جهة أخرى.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري عموما، والذي وان تنوعت فروعه، إلا أن معظمها يعتمد على مدخلات من الخارج، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المواد الأولية، والتي تطغى نسبتها على الصادرات الجزائرية، وفي ما يخص تعزيز الشراكة بين الجزائر والدول، نجد أن السياسة التجارية في الجزائر والمستعملة لغرض ذلك، لازالت لم ترقى الى تلك المستويات المطبقة من طرف الدول الأخرى، كما أن معدلات الحماية الاسمية ذات مساهمة ضعيفة في ارتفاع القيمة المضافة للإنتاج الصناعي.

وفيما يتعلق بالقطاع الصيدلاني، نجد أن الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية لم تحد عن السياق العام الذي تتأثر به هذه الدول، خاصة وان صناعتها الدوائية صناعة فتية لا تقوى على المنافسة والصمود في وجه شركات الدواء العالمية، فصناعة الأدوية في الجزائر، فبالرغم من ذلك التحسن الطفيف الذي سجله **مجمع صيدال** في إطار صناعة الدواء، لغرض تغطية السوق المحلي من جهة ولعمليات التصدير من جهة أخرى، إلا أن منتجاته لازالت بعيدة عن مقاييس الجودة الشاملة على المستوى العالمي. وهذا يرجع الى عوائق مختلفة لازالت تقف حاجزا في سبيل تنمية الصناعة الصيدلانية في الجزائر.

وفيما يلي جملة من التوصيات والاقتراحات علها تدعم معطيات الدراسة:

- ضرورة تعزيز الشراكة للجزائر مع الدول خاصة الدول الأوروبية، لما لها من دور هام في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية، مما يساهم في تنمية القدرات المحلية لصناعة الدواء في الجزائر. وبالتالي الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة تطبيق الحماية الفعالة في القطاع الصيدلاني في الجزائر، لما لها من دور هام في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية، مما يساهم في تنمية القدرات المحلية لصناعة الدواء في الجزائر. وبالتالي الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة تبني الحماية الفعالة لما لها من أهمية بالغة كذلك في توجيه أو إعادة توجيه الموارد الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية، وبالخصوص في قطاع الأدوية.
- تعتبر سياسة الحماية الفعالة من أنجع الوسائل الحمائية للاقتصاديات المختلفة، كونها توفر وتحقق استمرارية لنمو الصناعات الوليدة والناشئة، خاصة في البلدان النامية ذات القاعدة الصناعية الفتية.

الهوامش

[1]كمال بن موسى، **من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**، دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي و مستقبله، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 21–22 .

[2]Ahmed Salem et Jean – marie Albertin, **lexique économique**, 3ème édition, édition Dalloz, Paris, 1989, PP 461-462.

[3] Loi phan-Duc, **Le commerce international** 2ème édition, économica Paris, 1980 P 166 –167

[4]مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، ترجمة :محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص109.

[5] دومينيك سالفادور، ترجمة محمد رضا على العدل، **سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي**، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1984،ص 98.

[6] حسام علي داود، أيمن أبو خضير، احمد الهزايمية، عبد الله صوفان،" **اقتصاديات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 74.

[7] مورد خاي كريانين، نفس المرجع، ص 111.

[8] إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، **المديرية العامة للجمارك**، الجزائر، 1998.

[9]إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 242.

[10]إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق الذكر، ص 248.

[11] BOUZIDI Abdelmadjid, **Les année 90 de l'économie Algérienne :les limites des politiques conjoncturelles**, ENAG Editions, Alger, 1999, p 40.

[12]المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك، CNIS،2009.

[13]تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2010.

[14]تقرير مركز الأعمال الدولي ' القطاع الصحي والصيدلاني في الجزائر' للربع الثاني، سنة2013.

[15]مدونة الأدوية: القائمة التي تحدد أصناف الأدوية المرخص باستهلاكها، وبالتالي إنتاجها أو استيرادها. وتضبط المدونة الوطنية للمنتوجات الصيدلانية باستمرار عن طريق تسجيل منتوجات جديدة، أو عدم التسجيل أو سحب منتوجات منها. يعهد للجنة الوطنية المركزية التي تم تعيينها في سنة 1980 بتحديد قائمة الأدوية (la nomenclature) أو مدونة الأدوية التي يرخص استعمالها على المستوى الوطني من طرف الأطباء والصيادلة.

[16]التقرير السنوي لمجمع صيدال، سنة 2013، ص 19.

[17] يحياوي حسنية، **'ترابط الاستثمار الأجنبي– الاستثمار المحلي، حالة القطاع الصيدلاني الجزائري'**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009، ص 107.